

## كشف الغيبة في مسائل الاستتابة

السيوطي



ك ٣٦٦ ج ٢ كشف الضباب في مسألة الاستتابة ، تأليف عبد الرحمن بن أبي  
بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير السيوطي ،  
جلال الدين ( ٨٤٩ - ٩١١ هـ ) . كتبت في القرن الرابع  
عشر الهجري تقديرا . ٨٨٧

٥٢١ س ٢٤ × ٥٦ سم  
نسخة حسنة ، حديثة ، خطها معتان .

الاعلام ٤ : ٧١ ، هديقا لعارفين ١ : ٥٣٤  
١ - المعاملات ، فقه اسلامي - جلال السيوطي ،  
عبد الرحمن بن أبي بكر - ٩١١ هـ - تاريخ النسخ



كتاب كشف الضبابية في مسئلة الاستثابة

لفريد عصه ووحيد دهر الامام

العالم العلامة السيوطي بقفني به وعلوم

في الدين والدنيا والارض نوله

الدخيرة الدنيا

والارض

م

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب <b>كشف الضبابية في مسئلة الاستثابة</b>
اسم المؤلف <b>سيوطي</b>
تاريخ النسخ
عدد الأوراق <b>٥</b>
ملاحظات <b>دس</b>
القياس <b>٢٤X٢٦</b>
الرقم <b>٨٨٧</b>



## بسم الله الرحمن الرحيم وبه تفتن

المحمدية وسلام علوم عباده الدين اصطفى وفع السوال كثير عن مسئلة الاستنابة  
في الوظائف فقد عثت بها البلوي ونمستك كثير من النظار في عدم جوازها بما نقل عن النجاشي  
وابن عبد السلام افنا بعدم جوازها ونمستك طائف منهم في جوازها بما نقله المير في شرح  
المناجم عن السبكي وغيره انهم افنوا بجوازها وقد افيت بذلك غير مرة وسند الان عن حميد  
القول في ذلك من جهة النظر والدليل فوضعت هذه الكراسة ونسب ان نقل السبكي وغيره  
في ذلك قال السبكي في شرح المناجم في باب الجعالة ما نصه فرع يقع كثيرا في هذا الزمان امام  
مسجد يستنيب فيرا فني ابن عبد السلام وللضمانه لا يستحق معلوم الامامة للمستنيب  
لعدم بكثرته ولد النائب لعدم ولاية قال واستنبطت انما من قول الاصحاب ان الجعول  
له يستحق جميع كما ان الجعول اذا استعان بغيره وحصل من غير العمل على قصد الامانة منفردا  
او مشاركا ان الجعول له يستحق كمال الجعول ذلك وان للمستنيب يستحق جميع للمعلوم لان  
النائب معنى له لكن اشترط في ذلك ان يكون مثل المستنيب اخيرا من لان المقصود في الجملة  
رد العبد مثله ولا يختلف باختلاف الاشخاص والمقصود في الامانة العلم والدين وصفها  
اخر فاذا كان للتولي بصفة ونائبه مثله فقد حصل الفرض الذي قصده من مولده وكان كالصورة  
المفروضة في الجملة واذا لم يكن بصفة لم يحصل الغرض فلا يستحق واحدا منها اذا كان التولية  
شرطا واذا لم تكن استحق للباشرة لانصافه بالامانة للفتنة للاخفاف والاستعانة به  
في الامانة شبه التوكيل في البلاغات وفي معنى الامانة كل وظيفة تقبل الاستنابة كالندريس  
وهذا في الفروع الذي يعنى عن بكثرته بنفسه اماما يجر عنه فلا اشكال في الاستنابة وهذا كله  
كلام السبكي ونقله كمال الدين المير في شرح المناجم وافره ثم قال وكان الشيخ في

الدين

الدين ابن عساكر مدرسا بالعدراوية والنقوية والخارجية وهذه الثلاثة بد مشق  
والدرسة الصلاحية بالقدس يقيم بهذه شهر او بده شهر في السنة هذا مع علمه ووجه  
قال وقد سئل في هذا الزمان عن رجل ولي تدريس مدرستين متباعدين كحلب ومشق فافنى  
جماعة بجواز ذلك ويستنيب منهم قايمة الفضاة بها الدين السبكي والشيخ شهاب الدين  
البعلبكي وشمس الدين المغربي والشيخ عمار الدين الحسبي في كل من الشافعية ومن الحنفية  
والمالكية والحنابلة اخرون اهو قول قد اباح الله ورسوله وحمل الشرع من جميع للذهب  
الاستنابة في عدة مواضع كل واحد منها يصلح على انفراد دليله مستقلا لجواز الاستنابة  
في الوظائف وهي فسان قسم بجواز الاستنابة وان لم يكن عذرا وقسم لا يجوز ذلك  
العذر فاما القسم الاول ففيه فرع الاول يجوز الاستنابة في عسل الاعضاء في الوضوء  
وان لم يكن عذرا على الصحيح قال النووي ولا نعلم خلافا بين المسلمين في ذلك  
الما حكماء صلح الشاس داود الطاهري انه قال لا يصح وضوءه اذا وضاه  
غيره ورد عليه بان الاجماع منقذ على خلاف ما قاله وكذا يجوز الاستنابة في صب  
الماء على الاعضاء وفي احضاره للطهارة من غير كراهية فيه سواء كان عذرا ام لم يكن  
فهذه ثلاثة فروع الفرع الرابع يجوز لمن اراد النجس او يستنيب رجلا لطلب علة الماء سواء كان  
له عذرا ام لا قال النووي هذا المذهب الصحيح المشهور وحكي الخراسانيون وجهه انه لا يجوز  
الاستنابة الا لعذر قال وهذا الوجه شاذ ضعيف الخامس يجوز ان يستنيب من يمسح بغيره  
وضوءه بالتراب وان لم يكن عذرا على الصحيح وفيه الوجه المذكور انه لا يجوز بل عذر فادنى  
وهو شاذ ضعيف السادس كان الاصل في الاذان ان يكون من وظائف الامام العظيم بدين



من شعار الإسلام كالإمامة والحكم بين الناس ولهذا قال عمر رضي  
الله عنه لو اطيقت الاذان مع الخلاف لاذنت فتقويضه الى غير استنابة الساب  
الامامة في الصلاة من وظائف الامام الاعظم ولهذا استعملوا هراهر الدين  
بقيوم الجاهل فتقويض ذلك الى غير استنابة وعمل يدل على انها من وظائف  
الامام الاعظم ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما طعنه ابو لولة وعبد  
الجليل الشودي او ما كان يصلي عليه لصبي بالناس حتى تجعوا على خليف  
فلما توفي عمر رضي الله عنه حضر والصلوة عليه اراد عثمان ان ينظم  
وذلك قبل البيعة فقال له عبد الرحمن ليس لك ذلك الآن انما هو لم يصب  
الذي ارضى له الثامن سن للامام ان يامر المؤمنين بنسوية الصنف  
عند ارادة الاحرام وان كان المسجد كبير استاب رجلا يامرهم بنسوية  
الناس عموما ان يستيب من ينظر الفجر هل طلع او زالت الشمس او غربت  
او غربت الشفق لاجل الصلاة والصوم ولا يلزم ان يتولى ذلك بنفسه  
وان لم يكن له عند العاشر امانة للجمعة والخطة من وظائف الامام الاعظم  
ايضا علي باقر رناه وتقويضه لغرض استنابة الحادي عشر بخلاف  
الامام اذا خرج من الصلاة لم يخلو حديث او رعا فجل يتم الصلاة  
بالمقنين استنابة الثاني عشر اذا صلى الامام الاعظم العيد في  
الصحر بالناس استاب رجلا يصلي بالضعفة بالمسجد الثالث  
عشر والرابع عشر عجز الاستنابة في ترقية الزكاة وفي نيل الخامس  
عشر والسادس عشر عجز الاستنابة في صرف الكفاية والصدقات  
المذوبة السابع عشر والثامن عشر عجز الاستنابة في دفع الزكاة  
وفي دفع الزكاة التاسع عشر عجز الاستنابة اصناف الزكاة في قبضتهم  
ذكره

ذكره في الروضة العشرون الحكم بين الناس وظيفه الامام  
الاعظم فاقامة الفضاة لفصل الاحكام استنابة ولم يتسبب  
النبي صلى الله عليه وسلم قاضيا ولا ابوا بكر واول من استناب  
عمر اخرج الطبري بسند حسن عن السائب بن يزيد ان ابا  
بكر لم يتخذ قاضيا واول من استناب عمر رضي الله عنه قال  
عمر بن غني الناس عن الدرهم والدرهمين واخرج ابو علي بسند  
صحيح عن ابن عمر رضي الله عنه قال ما اتخذ رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قاضيا ولا ابوا بكر ولا عمر حتى كان في اخر عمره قال بن زيد بن الحنف  
الكفي بعض الامور في صفاتها والحاري والعشرون الى الثالث  
والثلاثين ولاية الخسبة وولاية المطالم وولاية الحر العوايا  
للجهاد وامارة سائر الحروب وامارة تسيير الحجج وامارة قسم الفيء والغنيمة  
وولاية اخذ الجزية والخراج وولاية الاقطاع وولاية الديوان وولاية  
النظر في بيت المال وكلمة ولديات شرعية وهي من وظائف الامام الاعظم  
وتقويضه اياها لغيره استنابة وهم نواب له وفروعهم الماوردي ابوا  
في الاحكام السلطانية فليت شعري كيف تترك الوظيفه الاستنابة في عمل  
وظيفة ولقب التي كلها وظائف ومعلومه به شرعا ومتعلقة بدمته ومطهره  
بعنفه ويسأل عنها يوم القيامة علا عمل الرابع والثلاثون لولي النكاح  
ان يستيب رجلا في ذبوح موليه الخامس والثلاثون قال الماوردي وافق  
الفواوي لو استاجر زياره في النبي صلى الله عليه وسلم يبع واما الجملة  
عليها فان كان علي مجرد وفوفه عند الفبر ومشاهدته لم يبع لونه لم  
تدخله النيابة وان كان علي ادعا عند زياره فبهم جاز ان الدعاء ما



فتدخل النيابة في وظيفة فزاة الفران والدعا الموافق السادس والثلاثون  
 ذهب السبكي الى انه يجوز ان يستأجر الشخص انسانا للدعا فيقول  
 استأجرتك بكذا المذعوني بكذا فيقدر له ما شاء من امور الدنيا والاخرة  
 فهذه سنة وثلاثون فرعاً كلها في العبادات وما جاز فيه النيابة من  
 غير العبادات طرفا البيع والسلم والرهن والهبة والصلح والابراء  
 والحوالة والاقالة والضمان والكفالة والشركة والفراض والمسا فاكلاً  
 والاجارة والجمالة والايداع والاعارة والاخذ بالشفعة والوقف  
 والوصية والنكاح والخلع والطلاق والرجعة والاعناق والكتابة وقض  
 الديون واقباضها والاموال والخزينة وتعيين المختارة للنكاح والطلاق  
 وتملك للباحت كالاحياء والاصطياد والاحتطاب والاستنفاذ والدعاوى  
 والجواب واستيفاء الحدود وسرا في ذلك اكان للموكل عذراً لا وجوب  
 بعضهم الاستئابة في الاقرار والانتقاط والظهار والندب من هذه نحو  
 مائة موضع ما انعقد فيه اجماع اباح علماء المسلمين العتابة فيها  
 من غير عذر وغالبها ما انعقد فيه اجماع فلا يصح ان تلحق الوظائف  
 التي منهاها على الاحسان والمسامحة بواحد منها ومن اطف الفروع  
 التي تجوز فيها الاستئابة ما ذكره امام الحرمين في النهاية انه يجوز  
 ان يستأجر رجلاً ليسرق له شيئاً عن اموال الكفار من قتال ويكون  
 ويكون ملكاً للمستأجر ومن اطفها ايضا ما في فتاوي ابن الصلاح  
 انه يجوز ان يستأجر رجلاً ليقعد مكانه في الحبس فاذا كان هذا  
 الحبس المقصود منه الرخبر والتغلب بانسان معين فغرسه وضيغه اولى  
 فنص واما القسم الثاني وهو ما يكون عند العذر فقيه فروع منها

جواز الاستئابة في ربح الجوار ومن حج بنفسه وحصل له  
 عذر ايام الرمي وجواز العتابة في الصور عن البيت على ما صححه  
 التاوي وردت به الاحاديث الصحيحة وجواز الاستئابة في الا  
 عنكاف عنه في قوله حكاه البويطي عن الشافعية وجواز الاستئابة  
 في الصلاة عنده في وجه حكاه في محل ومن الدليل على جواز الاستئابة  
 ان جماعة من الصحابة كان يفتون الناس في زمن الصحابة رضي  
 الله عنهم والافنا بالاصالة انما هو منصب النبي صلى الله عليه  
 لديه المبعوث لنسبغ الناس وتعليمهم وافنا العلماء بعد وفاته  
 انما هو طريق الخلافة والوراثة عنه فانما وهم في حياته باذنه  
 استئابة منهم ليفروا عنه بما هو منصب له على وجه النيابة وقد  
 عفا بن سعد في الطبقات با با ذكر فيه من كان يفتي بالمدينة على  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرج فيها عن ابن  
 عمر سيد من كان يفتي الناس في زمن رسول الله صلى الله عليه  
 قال ابو بكر وعمر واخرج عن عبد الله بن بسم الاسلمي قال كان عبد  
 الرحمن بن عوف ممن يفتي على عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم واخرج عن كعب بن مالك قال كان معاذ بن جبل يفتي الناس  
 بالمدينة في حياته رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرج عن  
 سهل بن خنيس قال كان الذين يفتون على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ثلاثة من المهاجرين وثلاثة من الانصار  
 وعمر وعثمان وعلي وابي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن  
 ثابت وقد تحصل من هذه الآثار ثمانية كانوا يفتون والمنحجب





صلى الله عليه وسلم حتى وفد جمعته في بيته فقلت  
 ١٠ وقد كان في عصر النبي جماعة من يقومون بالاقفا فونه كانت  
 ١١ فادبوا اهل الخلافة معهم ١٢ معاذي وابن عوف بن ثابت ١٣  
 فصل ومن الدليل على جواز الاستنباط ما اخرج به عبد الله بن احمد  
 ابن حنبل في روايد مسند ابيه عن علي بن ابي طالب قال لما نزلت  
 عشرين من بركاته دعا النبي صلى الله عليه وسلم ~~ابا بكر~~ ابا  
 ليقرها علي اهل مكة ثم دعا في فقال ادرك ابا بكر في حياها لقيته  
 فخذ الكتاب منه فاقره علي اهل مكة فلحقته فاخذت الكتاب منه  
 ورجع ابا بكر فقال يا رسول الله نزل في شيء قال لا ولكن  
 جبريل جاني فقال لن يودي عنك الدانت او رجل منك واخرج  
 احمد والترمذي وحسنه عن انس قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم  
 براه مع ابي بكر ثم دعا فقال لا ينبغي لحد ان يبلغ هذا الرجل من  
 اهلها فادع عليا فاعطاه اياه فهدى استنباطه من النبي صلى الله  
 عليه وسلم في تبليغ ما امر بتبليغه ثم لا امر ان يستنبط وحده من  
 قيل مخصوصه جمع اليه فلهذا فعله ادع علي جواز الاستنباط  
 مطلقا اخر است الوافق عن شرطه ويستند بفضله ثانيا علي  
 انه اذا خصص الوافق بخصيصا يمتنع شرطه واخرج الترمذي  
 وحسنه عن ابن عباس قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر  
 وامرا ينادي بهؤلاء الكلمات ثم اتبعه عليا فانطلقا فقام  
 علي ايام الشرف ينادي ذمة ورسوله بريئة من كل من مشرك فيجوز  
 في الارض اربعة اشهر ولا يحجج بعد العام مشرك ولا يطوفن  
 بالبيت

بالبيت عريان فلهذا يتنبه من ابي هريرة ولا يدخل الحجة الا من  
 فكان علي ينادي فاذا اعييا امرا بآبكر فينادي بها فهدى ثانيا من  
 ابي بكر عن علي فانه وضد بالبعث عليا واخرج البخاري عن ابي هريرة  
 قال بعثني ابو بكر فيمن يوزن يوم النحر لا يحج بعد العام مشرك ولا  
 يطوف بالبيت عريان فهدى ثانيا من ابي هريرة ارجع وللقصص بالشيع  
 في هذه القصة ان يكون من علي وتصل هذا كله في وقف ست عشرة  
 واقعة عن ذكر الاستنباط ابا حنيفة ومنعوا وكان الواقف حراما لما وقفه  
 اما وقف صرح واقعة بتجوز الاستنباط او بمنعها فانه يمتنع شرطه لمحال  
 واما وقف لم يملكه صرح واقعة وذلك كالمذبي وانه امير المؤمنين  
 او السلطان من بيت المال فان ذلك حكم الارصاد لا حكم  
 الواقف التي ملكها واقفها فلا يصح بما شرطه الواقف فيها لانه  
 مال بيت المال ارجع له صاحب المال حين فاذا امر فيه بعض  
 من له الاستنباط في بيت المال حاز له ان ياكل منه ولو ياتر من  
 الوظيف وبهذا صرح المأخرون بن اصحابنا فقال الزكشي في  
 شرح المراهج في باب الدخا في ظن بعضهم ان الحامكية علي  
 الامانة والطلب ونحوهما من باب الدخا في ظن بعضهم ان الحامكية علي  
 اذا اخل ببعض الصلوات او الاطعام وليس كذلك بل هو من  
 باب الارصاد والارزاق النبي علي الارصا والمباحة  
 بخلاف الدخا فانها من باب الدخا في ظن بعضهم ان الحامكية علي  
 الارض علي الفضا ويحذر ازراقة من بيت المال بالدخا في  
 قال المير في شرح المراهج في باب الفضا ان يستحب ان ينفق





مرتين عن غيبة الطالب عن المدرس هل يحق المطالبة او يعطى بنفسه ما حضر فقال  
ان كان الطالب في حال انقطاعه يشغل بالعلم استحق والدفلا  
يستحق شيئا ولو حضر ولم يكف بصدور الاشتغال لم يستحق الاشتغال  
شيئا لولا المفصل نفحه بالعلم لا مجرد حضوره وكان رحمه الله  
يلتزم الي ان ذلك من باب الارصاد هو كلام ومن صور ذلك  
ما يشترى من اراضي بيت المال بالخيالة من غير بذل ثمن معتبر فحكمه  
حكم ما وقفه السلطان من اراضي بيت المال وهذا اذا برقوف  
في سنة ذيف وثمانين وسبعائة ابطال حكم الاوقاف ورتجها  
الي بيت المال بهذه الحجة وعقد لذلك مجلسا حضره عداء عصره  
فقال الشيخ سراج الدين البلقيني اما وقفه علي خديجة وعلي شيه نعم  
اي الوفت عليهن تأكل واما وقفه علي المدارس والعلماء وطلبة  
العلم فلا سبيل الي ابطاله لان لهم في الخمس اكثر من ذلك واما  
ياكلون من هذه الاوقاف بسبب استحقاقهم من بيت المال ومن  
صور ذلك ما اشترى بعقد صحيح وبذل فيه الثمن المعتبر ولكن  
كان اشتراه من الترات الدين اصلهم عبيد بيت المال واعظم  
السلطان مجانا فان عتقهم في هذه الصور غير صحيح فكلما في  
ايديهم بيت بيت للماء فمحرى اوقافهم علي هذا الحكم

والله سبحانه وتعالى اعلم وصلي الله علي

للسيوطي نبيه الكريم وعليه / رحم الله

وصحبه وسلم ثم كتف

الضابط في مشتم

ال /

قال شمس الدين الموصلي

ومنكر قتل شهيد الهوى ووجهه يبنى عن حاله  
اللون لون الدم في حذ <sup>هنا</sup> والريح ريح المسك في قتاله  
وانشد الصمد الخفيفي

دم الشهيد يحكي ورذايحدي الشري

اللون لون الدم وفاراض والريح ريح المسكي

عناضه منع الرقيب وبهده رافعي عذارع

واها من جنة حفت بانواع المكارع

عير

من شاعليشا رخيائستفيدة في دينة نغردنياه اقبال  
فليستظر الي من فوفه اوبا وليستظر الي من دونه مالا

عير

انظر الي عارضه فوفد لحاطه رسل منها الخوف  
تشاهد الجنة في دبهه ككفها تحت ظلال السيوف

